مجلة مركـــز جـــزيرة العـــــرب
للبحوث التـــربـــوية والإنسانية
المجلد (1)، العدد (10): 30 سبتمبر 2021م
ص: 01 - 24

Journal of Arabian Peninsula Centre
for Educational and Humanity Researches
Volume (1), Issue (10): 30 Sep: 2021
p: 01- 24

ISSN: 2707- 742X

إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية
دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية

د. صادق أحمد عبد الله السبئي
جامعة نجران|| المملكة العربية السعودية
Email: alssabai@hotmail.com|| Tel:00966556863963

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية واستراتيجيات معالجتها، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير المالية للفترة من 2011 – 2019م، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن المصارف الإسلامية السعودية تواجه مشكلة الديون المتعثرة، وأن هذه الديون تتواجد في قطاع الشركات والمستثمرين دون قطاع الأفراد، وأن المصارف تتحمل مخصصات كبيرة لتغطية الديون المتعثرة تفوق نظيرتها التقليدية، فقد بلغت نسبة تغطية التمويلات المتعثرة في مصرف الراجحي 303%، يليه بنك البلاد بنسبة 260%، يليه بنك الجزيرة بنسبة 150%، وأخيرا مصرف الانماء بنسبة تغطية وصلت إلى 125%، وأن المصارف الإسلامية تلتزم بقرارات هيئاتها الشرعية في معالجة الديون المتعثرة، فتسمح بإعادة جدولة المديونية دون زيادة في الدين أو الربح، وتعمل بإجراء ضع وتعجل بشرط أن يكون السداد قبل الأجل المحدد، وعدم وجود شرط مسبق في العقد ينص على ذلك، ولا تعمل بالشرط الجزائي بسبب تأخر المدين عن سداد الأقساط المتبقية سواء كان بسبب الإعسار، أو بسبب المماطلة، ويمكن أن تمول العملاء الذين عليهم مديونيات لجهة أخرى. واستنادا لنتائج الدراسة: أوصى الباحث المصارف الإسلامية بتقليل نسب التمويل بصيغ المداينات، لصالح صيغ المشاركات التي تعطي للمصرف حق المشاركة في الإدارة والاشراف وتحميه من مماطلة الطرف الآخر، أو تهربه.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية – الديون المتعثرة – إدارة الديون المتعثرة

Management of Bad Debts in Islamic Banks:
A Study Applied on Saudi Islamic Banks

Dr. Sadiq Ahmed Abdullah Al- Ssabai
Najran University || Kingdom Saudi Arabia
Email: alssabai@hotmail.com || Tel:00966556863963

Abstract: This study aims to know the reality of bad debts in Saudi Islamic banks and the strategies for dealing with them. It used the descriptive analytical approach using the data published in the financial reports for the period from 2011 – 2019. The study reached a number of results, the most important of which are: that Saudi Islamic banks face the problem of bad debts, and that these debts exist in the corporate sector and investors rather than the individual sector. These banks bear large allocations to cover bad debts compared with their traditional banks. For instance, the coverage ratio of non- performing funds in Al Rajhi Bank reached up to 303%, followed by Bank Albilad with 260%, followed by Al- Jazira Bank with 150%, and finally Bank Alinma in coverage rate of 125%. The results also show that Islamic banks adhere to the decisions of their Sharia bodies in dealing with non- performing debts. They allow rescheduling of indebtedness without an increase in debt or profit. They also operate with the procedure of placing and accelerating, provided that the payment is before the specified term.

There is no precondition in the contract stipulating this issue They do not work with the penalty clause due to the debtor's delay in paying the remaining instalments, whether due to Insolvency, or due to procrastination, and they can finance customers who have indebtedness to other parties. Based on the results of the study, the researcher recommended Islamic banks to reduce the financing ratios using the debit forms, in favor of the partnership forms that give a bank the right to participate in managing and, supervision. Such procedures can protection it from the delay or evasion of the other party.

Keywords: Islamic banks- bad debts- bad- debt management

1- المقدمة.

تشكل وظيفة الائتمان المصرفي دورا هاما في توظيف موارد البنوك التجارية والإسلامية، وهي المصدر الرئيس لأرباحها، ولكن هذا الائتمان يواجه مخاطر عديدة أهما: مخاطر الديون المتعثرة، فالديون المتعثرة تعد ظاهرة مصرفية متواجدة في كل الاقتصادات الكبيرة والصغيرة. فوفقا لدراسة اقتصادية لصندوق النقد العربي، بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون في القطاع المصرفي الأمريكي للعام (2017) (1.3%)، وفي القطاع المصرفي السعودي (1.6%) وفي الكويت (1.9%) وفي الامارات قرابة (7%) وفي تونس قرابة (14%)، ووفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) المتعلق بمخاطر الائتمان: يقتضي تحديد مخصصات كافية لتغطية الديون المتعثرة، وتماشيا مع هذا المعيار بلغت نسبة المخصصات في القطاع المصرفي السعودي على سبيل المثال 152% في عام 2017 (حسن، 2019: 14 – 19).

وبما أن المصارف الإسلامية تتعامل بالائتمان، فهي تتعرض لنفس مخاطر التعثر، بل أكثر خطورة، والسبب أنها لا تستطيع تطبيق الاجراء الذي تستخدمه البنوك التقليدية في معالجة هذه المشكلة وهو فرض فوائد عن كل دين متأخر سداده عن الآجال المحددة، وتتضاعف هذه الفؤاد كلما زاد تأخر المدين عن التسديد لأنها – أي تلك الفوائد- لا تقرها المجامع الفقهية، وتعتبرها ربا محرماً (مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2003، قرار رقم 133 (14/7) بشأن مشكلة المتأخرات في المؤسسات المالية الإسلامية)، ولهذا السبب قد يقوم بعض المدينين بالتماطل وعدم التسديد لمعرفتهم التامة بأن المصارف الإسلامية لن تفرض فوائد على التأخر.

1: 2 إشكالية البحث وأسئلته:

يشهد التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا ونموا مستمرا على المستويين المحلي والعالمي، فأصبح حجم أصولها يحتل المرتبة الثانية على مستوى العالم بقرابة (450) مليار دولار (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES Board 2020.p16)، ولأن غالبية أنشطتها سواء المحلية أو الدولية تعتمد على الائتمان بدرجة أساسية؛ حيث يمثل (84%) من حجم التمويل والاستثمار في مصرف الراجحي (القوائم المالية الموحدة 2019، 29)، و80% في مصرف الإنماء (القوائم المالية الموحدة، 2019، 2)، و84% في بنك البلاد (القوائم المالية الموحدة 2019، 1). فكيف تدير المصارف الإسلامية السعودية ديونها المتعثرة؟ ويمكن تحديد المشكلة من خلال الأسئلة الآتية:

1- ما مفهوم التعثر المصرفي، وما أسبابه؟
2- ما واقع التعثر الائتماني في القطاع المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية؟
3- ما استراتيجيات معالجة التعثر في المصارف الإسلامية السعودية؟.

1: 3 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على مفهوم التعثر المصرفي، وأسباب تعثر التمويلات الفردية، وتمويلات المستثمرين، والآثار السلبية للديون المتعثرة على المصارف.

2- التعرف على واقع التعثر الائتماني في القطاع المصرفي السعودي، والمصارف الإسلامية خصوصا.

3- التعرف على استراتيجيات إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية.

1: 4. أهمية البحث وسبب اختياره:

- الأهمية: النظرية: تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية- على حد علم الباحث- ويؤمل الباحث أن تفيد نتائج البحث على النحو الآتي:

1. التعريف بمفاهيم التعثر المصرفي كما تراه المصارف نفسها، وأسبابها، وآثارها على المصارف، واستراتيجيات معالجتها.
2. من المؤمل أن تمثل الدراسة إضافة نوعية تفيد المكتبة السعودية والعربية عامة؛ بمادة نظرية حول إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية السعودية؛ بما يهيئ لاستفادة الباحثين منها في دراسات مشابهة.

- **الأهمية العملية**: يتوقع الباحث أن تفيد نتائج الدراسة كلاً من:

1. عملاء المصارف الإسلامية للتعرف على استراتيجيات وضوابط معالجة المصارف الإسلامية للديون المتعثرة، ومدى مرونتها وانظارها للمعسر وإمكانية إعادة جدولة المديونية له، دون تحميله أعباء تأخير السداد مقارنة بإجراءات معالجة الديون في البنوك التقليدية.
2. تشجيع عملاء جدد للتعامل مع المصارف الإسلامية سيما بعد أن يتعرفوا على الضوابط الشرعية التي تصدرها هيئاتها الشرعية، ومدى التزامها بقرارات المجامع الفقهية حرصا على السلامة الشرعية لإجراءات معالجة الديون المتعثرة.

1. 5 منهجية البحث.

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوع: إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام المنهج المقارن للاستفادة من التجارب المماثلة، وذلك بالاستعانة بالمصادر المنشورة عن البنوك والمصارف والهيئات الشرعية، وتتمثل في جمع البيانات والمعلومات عن واقع التمويل المصرفي السعودي، ونسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل، ومخصصات تغطية الخسائر المتوقعة، واستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة.

1: 6حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية واستراتيجية معالجتها.
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في المصارف الإسلامية السعودية الأربعة مرتبة حسب حجم رأسمالها وموجوداتها: (مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة)، وهذا يعني أن الدراسة لن تشمل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
- الحدود الزمانية: تحليل وضع الديون المتعثرة للقطاع المصرفي السعودي بكامله للفترات (2011- 2019م).

7- الدراسات السابقة:

سبق هذه الدراسة عدد من الدراسات، ومن أهم هذه الدراسات- مرتبة من الأحدث للأقدم- وعلى النحو الآتي:

- **دراسة (محمد، 2021):** هدفت إلى تسليط الضوء على الدور وفعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في البنوك الإسلامية من خلال استخدام أهم النماذج المطبقة للتنبؤ بالتعثر المالي (Sherrod. Altman. Bankometer) والمعتمدة على مجموعة من النسب المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، مع دراسة حالة ستة مصارف عربية بالاعتماد على القوائم المالية خلال الفترة الممتدة (2016-2018م). وقد خلصت الدراسة إلى تباين نتائج أغلب النماذج المطبقة على المصارف محل الدراسة بين مصارف متعثرة، مصارف غير متعثرة ومصارف لا يمكن التنبؤ بوضعيتها والتي تعزى بدرجة أولى إلى خصوصية كل نموذج والمتغيرات الداخلة فيه.
- **دراسة (أحمد وسعيد، 2021)**: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على مخرجات نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرار الائتماني، وهل تقوم تلك النماذج المعتمدة بالكشف المبكر عن التعثر المصرفي قبل حدوثه، استخدم الباحث الاستبانة بالإضافة إلى تطبيق نموذج التنبؤ(Z- Score) ، وقد توصل الباحث لعدة نتائج، أهمها: لا تستخدم المصارف الإسلامية اليمنية نماذج التنبؤ بالفشل المالي لغرض الكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه، لا يوجد ال يوجد لدى المصارف أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أية حالة تعثر محتملة لدى العملاء، لم يستطع نموذج(Z- Score) من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء العينة البحثية؛ لذلك فلقد لجأ الباحث إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي لتصميم نموذج للتنبؤ بالتعثر المصرفي يتلاءم مع عملاء المصارف اليمنية.
- **دراسة (رزق، 2021):** هدفت إلى حل مشكلة المماطلة في سداد الديون في المصارف الإسلامية من الناحية الشرعية، استخدمت المنهج الوصفي، توصلت لعدة حلول شرعية أهمها: يجوز للمصرف الإسلامي الدخول في شراكة مع المماطل بقدر الدين الذي في ذمة المماطل، وتتحول العلاقة بينهما من دائن ومدين، إلى شركة تجمع شريكين، ويحق للمصرف مطالبة العميل المماطل بتعويض الضرر الناتجِ عن مماطلته من باب: لا ضرر ولا ضرار، وهذا من باب العقوبة الرادعة لا من باب: الربا المحرم، ويحق للمصرف الاشتراط في صلب العقد أن العميل إذا تأخر عن سداد قسطين متتاليين، فإن جميع الأقساط تكون حالة، وإلا فسخ العقد، وهذا من باب سد ثغور المماطلة.
- **دراسة (حسن، 2019)**: الدراسة صادرة عن صندوق النقد العربي، هدفت إلى تقييم أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي في الدول العربية من خلال تقدير دالة خطية باستخدام طريقة المربعات الصغرى لقياس أثر القروض المتعثرة على بعض مؤشرات القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية التي تتوفر حولها بيانات كافية وهي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، وعمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا للفترة الزمنية (2000- 2017) .إضافة إلى تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وصافي أرباح البنوك التجارية باستخدام منهجية الأثر الثابت والعشوائي للسلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) للفترة الزمنية (2000- 2017)، كما تطرقت الدراسة إلى تحديد أهم أسباب تعثر القروض في الدول العربية من وجهة نظر المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية. اعتمدت الدراسة على البيانات الواردة إلى صندوق النقد العربي من خلال الاستبيان الذي وزع على البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية حول "القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي"، وكذلك على قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي، العربي

الموحد بما يشمل مؤشرات السلامة المالية، وربحية البنوك، والمسح النقدي وإحصاءات السلطة النقدية والبنوك التجارية وأسعار الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع نسبة تعثر القروض في القطاعات الصناعات التحويلية، والقطاع التجاري، وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك القطاعات الزراعية "بالرغم من انخفاض حصة القروض الموجه للقطاع الزراعي." وتتمثل أهم أسباب تعثر المستثمرين إلى ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك وضعف قدرات المستثمر وكذلك استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

- **دراسة (فاروق ونورة، 2019):** هدفت إلى دراسة وتحليل مشكلة التعثر الائتماني للبنوك العاملة على المستوى الدولي والمحلي الجزائري، استخدمت المنهج الوصفي لعرض أهم الآليات المتبعة في التحكم في مشكلة التعثر وتحليل فعاليتها. توصلت لعدة نتائج، أهمها: أن الإفراط في منح الائتمان بدون دراسات ائتمانية دقيقة يعتبر من أهم ركائز نشأة مشكلة التعثر. وأصوت بإصدار قواني جديدة تلزم البنوك التجارية الجزائرية على ابتكار أدوات علمية وإحصائية حديثة تساعد في صناعة واتخاذ القرار الائتماني، وتعمل على الكشف المبكر لانحرافات العملية الائتمانية، وبالتالي تفادي الوقوع في حالات التعثر الائتماني.
- **دراسة (قادري وبن ساسي، 2017):** هدفت إلى التعرف على الأسباب المؤدية إلى تعثر الديون في البنوك الإسلامية والحلول المقترحة لعلاجها، لم يذكر الباحث منهجية البحث وأدواته، لكن من مكوناته اتبع المنهج الوصفي النظري، توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: أن مفهوم التعثر في العمل المصرفي الإسلامي مقارب جدا لمفهومه في النظام المصرفي الربوي، إلا أن الفرق يكمن في أن البنوك الإسلامية تعتبر العميل متعثر إذا تأخر عن الوفاء بقسط من أقساط التمويل بعد تاريخ الاستحقاق بشهر في صيغ المداينات وثلاثة أشهر في صيغ المشاركات، على عكس البنوك الربوية تعتبر التمويل متعثرا إذا تأخر المدين عن تسديد الدين كاملا بثلاثة أشهر بعد تاريخ الاستحقاق، والتأخر في تسديد الديون لدى البنوك الإسلامية يحرمها من استثمار تلك الأموال، ويعرضها لخسائر غير متوقعة وكذا تدهور في المداخيل وبالتالي التأثير سلبا على ربحيتها.
- **دراسة (بن سانية ورابح، 2017):** هدفت إلى معرفة الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية وكيفية ادارتها والحد منها، لم يذكر الباحث منهجية البحث وأدواته، لكن من مكوناته اتبع المنهج الوصفي النظري، لم تخرج بنتائج واضحة، ولكنها قدمت عدداً من التوصيات أهمها: أن القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها، والتعامل معها بحذر، ومحاولة التخفيف منها قدر الإمكان.
- **دراسة (مصلح، 2017):** هدفت إلى تحديد المعالجات الشرعية للديون المتعثرة، وإجراءات معالجة الديون المتعثرة في البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصلت لعدة نتائج أهمها: تتبع البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معالجتها للديون المتعثرة.

تعليق على الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في تناول موضوع التعثر المصرفي، أو الديون المتعثرة، فهي تتفق مع دراسة (قادري، وبن ساسي2017)، ودراسة (بن سانية، ورابح 2017) في تناول الموضوع نفسه إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، لكنهما تختلفان عن دراستنا هذه في المنهج، والمكان، فهاتين الدراستين لم تبينا المنهجية العلمية المتبعة في التحليل، وفي المكان دراستنا محددة في المصارف الإسلامية السعودية. وتختلف دراستنا مع دراسة (محمد، 2021)، ودراسة (أحمد وسعيد، 2021) في أن هاتين الدراستين تعالجان التنبؤ بالتعثر، بينما دراستنا تتناول واقع إدارة التعثر المصرفي، وتختلف مع دراسة (رزق، 2021)، ودراسة (مصلح، 2017)، في منهجية البحث، فهاتين الدراستين اتبعتا

المنهج الفقهي القائم على الاستقراء لآراء الفقهاء وتحليلها وإبراز الرأي الراجح منها، بينما دراستنا وان كانت قد تتبعت قرارات وفتاوي الهيئات الشرعية للتعرف من خلالها على طريقة معالجة الديون المتعثرة، إلا أنه وبحكم أن الباحث اقتصادي وليس فقيه أعتمد على تلك القرارات والفتاوى كما وردت دون مناقشة أو ترجيح سيما وأنها أي قرارات الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية ملزمة وليست اختيارية. وأخيرا تختلف دراستنا هذه عن دراسة (حسن، 2019): في أن دراسته، هدفت إلى تقييم أثر القروض المتعثرة على القطاع المصرفي في الدول العربية وليس ادارتها.

الخلاصة: أن الباحث قد استفاد من كل مواطن الالتقاء بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وتم الاستشهاد بكل منها في موقعها.

2- مفهوم الديون المتعثرة، وأسبابها:

2: 1 مفهومها: توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم الديون المتعثرة مثل: الديون غير العاملة، القروض المصرفية المتعثرة، الديون المشكوك في تحصيلها، وأكثرها شيوعا في تقارير المصارف: الديون المتعثرة، والديون الغير عاملة.

وتعريف التعثر في أدبيات المصارف الإسلامية؛ شبه متفق عليه، فقد ورد في وثائق مصرف الراجحي: يعتبر المصرف بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما: " يكون من غير المرجح أن يسدد المتمول التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المصرف لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها، أو تجاوز المتمول في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمصرف لأكثر من 90 يوماً". (مصرف الراجحي، 2019، 57).

وورد في وثائق بنك البلاد: تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثر السداد عند :" احتمال عدم قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل دون قيام المجموعة باتخاذ أية إجراءات مثل تسييل الضمانات (في حال وجودها)؛ أو تجاوز المقترض موعد الاستحقاق بما يزيد عن 90 يوًما لأي التزام ائتماني جوهري تجاه البنك." (بنك البلاد، 2019، 56).

وفي تقرير بنك الجزيرة: "تعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض للتعثر في حالة: من غير المحتمل قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل للمجموعة دون رجوع المجموعة إلى إجراءات مثل تسييل الضمانات (إن وجدت)، أو مضى على المقترض 90يوماً أو أكثر على أي من التزاماته الائتمانية الجوهرية تجاه المجموعة." (بنك الجزيرة، 2019، 96).

من التعاريف السابقة نخلص إلى أن مفهوم الديون المتعثرة في نظر المصارف الإسلامية هو: عندما يتجاوز المقترض موعد الاستحقاق بما يزيد عن 90 يوًما لأي التزام ائتماني جوهري تجاه البنك، أو عندما تتوصل الدراسات الائتمانية إلى أنه من غير المرجح أن يسدد المتمول التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل.

2: 2 أسباب تعثر الديون في البنوك والمصارف:

أظهرت دراسة أعدها باحثون في صندوق النقد العربي عن القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي العربي أسباب تعثر القروض الشخصية، والتسهيلات الائتمانية لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع في الدول العربية، كما يلي: (حسن، 2019، 22- 23)

- أولا: أسباب تعثر القروض (التمويلات) الشخصية: يعد سبب انقطاع عمل العميل أهم أسباب تعثر التمويلات الشخصية، يليها في المرتبة الثانية انخفاض دخل العميل كأحد أسباب تعثر التمويلات الشخصية، ثم تأتي أسباب أخرى لتعثر التمويل الشخصي وهي تقاعد أو وفاة أو مرض العميل، وكذلك عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بالشكل الكافي من قبل القائمين في المصارف التجارية أو انخفاض كفاءتهم المهنية.
- ثانيا: أسباب تعثر القروض (التمويلات) لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع: يرجع إلى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، أو ضعف قدرات المستثمر، علاوة على أسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية.

جدول رقم (1): أسباب تعثر التمويلات الشخصية والمستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية

التوالي	تعثر التمويلات الشخصية حسب الأهمية	تعثر تمويلات المستثمرين وأصحاب المشاريع حسب الأهمية
1	انقطاع عمل المقترض	ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك
2	انخفاض دخل العميل	ضعف قدرات المستثمر
3	التزام العملاء بأكثر من قرض	عوامل خارجية اقتصادية وتنافسية
4	إعادة جدولة القرض وارتفاع معدل الفائدة بعد الجدولة	تقديم معلومات غير دقيقة عن المشروع
5	لدى العميل العديد من بطاقات الائتمان	استخدام القروض لغير الغرض الذي منحت من أجله
6	الأوضاع الاقتصادية	أسباب أخرى، نذكر منها:
7	أسباب أخرى، نذكر منها:	عدم تقدير مخاطر القرض بالشكل الكافي.
	تقاعد العميل	قلة الخبرة لدى أصحاب المشاريع.
	وفاة العميل	غياب استراتيجيات التسعير وحماية المستهلك في بعض الدول.
	مرض العميل	وجود تحديات لدى ممول المشروع.
	عدم التزام المقترض بتوجيهات وارشادات البنك	فلاس المقترض
	عدم دراسة ومتابعة ملفات القروض بالشكل الكافي.	
	استخدام القروض لغير الغرض الذي منحت من أجله.	

المصدر: (حسن، 2019: 22- 23).

3- **واقع التعثر الائتماني في القطاع المصرفي السعودي:** سيتم استقراء واقع التعثر الائتماني للقطاع المصرفي السعودي بشقيه (الإسلامي – التقليدي) والمقارنة بينهما في الجدول الآتي:

جدول (2) القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال المدة من 2014 – 2019م

نسبة القروض(التمويلات) لمتعثرة في البنوك السعودية إلى إجمالي القروض للأعوام (2014- 2019)							
م	العام / البنك	2014	2015	2016	2017	2018	2019
1	الأهلي	%1.29	%1.46	%1.51	%1.86	%1.8	%1.89
2	الراجحي	%1.29	%1.55	%1.24	%0.84	%0.94	%0.90
3	سامبا	%1.34	%0.86	%0.85	%0.94	%1.45	%1.33
4	الرياض	%0.79	%0.91	%0.80	%1	%1.11	%0.88
5	الفرنسي	%1.1	%0.92	%1.29	%2.73	%2.7	%2.64
6	ساب	%1.3	%1.2	%1.34	%1.57	%2.9	%2.04
7	العربي	%1.06	%1.07	%0.85	%1.20	%1.2	%3.99
8	الإنماء	%0.65	%0.76	%0.77	%1.01	%1.41	%1.84
9	الأول	%1.29	%1.08	%2.21	%2.99	%4.43	--
10	استثمار	%0.76	%0.75	%1.75	%1.27	%4.75	%4.38
11	الجزيرة	%0.90	%0.85	%1.13	%1.25	%1.5	%1.33
12	البلاد	%1.52	%1.5	%1.36	%1.19	%1.36	%1.20
	المتوسط	%1.1	%1.08	%1.26	%1.49	%2.26	%2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: البلاد المالية، تقارير قطاع المصارف للأعوام 2014 – 2017، الجزيرة كابيتال، تقارير قطاع البنوك 2018، 2019م.

يلاحظ من بيانات الجدول (2) أن متوسط نسب التمويلات المتعثرة إلى إجمالي التمويل في القطاع المصرفي السعودي تزداد بصورة مستمرة خلال المدة من 2014 – 2019م، وبلغت أعلى نسبة لها في عام 2018م، وهذا القدر من التعثر يكلف البنوك كلفة عالية كمخصصات تغطية لكل تمويل متعثر، الجدول الآتي يبين معدلات تغطية التمويلات المتعثرة للقطاع المصرفي السعودي للعام 2017م كما يلي:

جدول (3) معدل تغطية القروض (التمويلات) المتعثرة في البنوك السعودية للعام 2017م

البنك	الأهلي	الراجحي	سامبا	الرياض	الفرنسي	ساب	العربي	الإنماء	الأول	استثمار	الجزيرة	البلاد
القروض المتعثرة	%1.9	%0.8	%0.9	%1	%2.7	%1.6	%1.2	%1.1	%3	%1.3	%1.3	%1.2
معدل التغطية	%143	%314	%175	%148	%100	%188	%161	%185	%140	%139	%140	%235

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: البلاد المالية، تقرير قطاع المصارف، ابريل 2018م، ص8

شكل (1) نسبة التمويلات المتعثرة في البنوك السعودية إلى إجمالي التمويل، 2017م

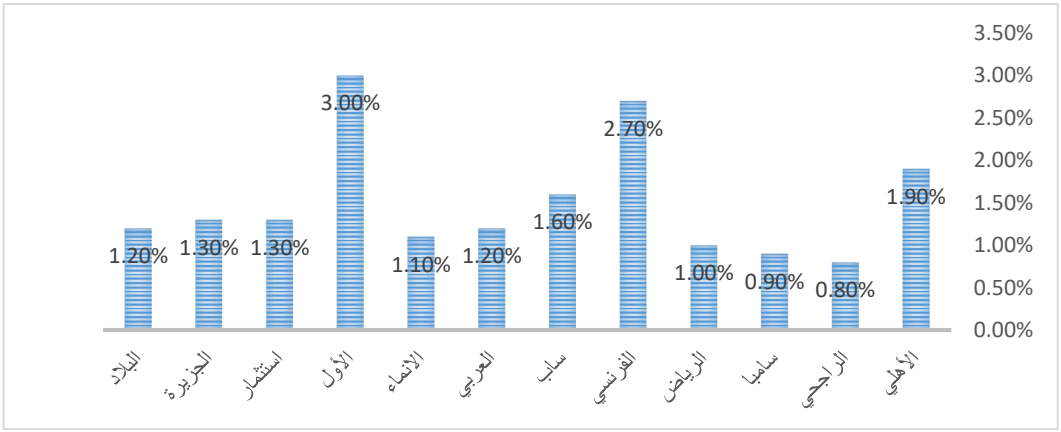

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الجدول (3)

شكل (2) معدل تغطية التمويلات المتعثرة في البنوك السعودية 2017م

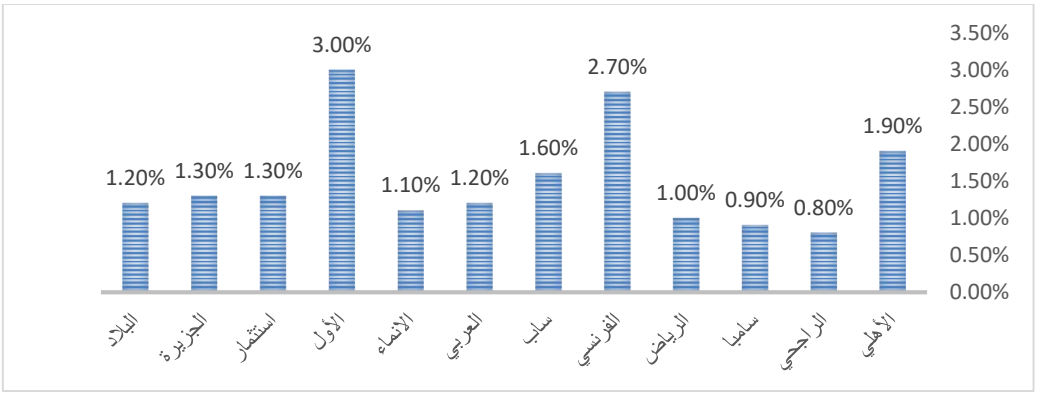

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الجدول (3)

يتضح من الجدول (3) والشكلين (1، 2) أن متوسط معدل تغطية التمويلات المتعثرة في القطاع المصرفي السعودي لعام 2017 بلغ 172.3%، وعلى الرغم من أن تقارير الجزيرة كابيتال بينت تراجعه في العام 2018م إلى 169%، وفي العام

2019م إلى 139% (التقرير السنوي 2019، 6)، إلا أنه مازال يشكل تكلفة عالية على البنوك سينعكس أثرها السلبي على الأرباح.

كما أظهرت بيانات الجدول (3) أن المصارف الإسلامية محل الدراسة؛ رغم أن التمويلات المتعثرة فيها ليست بعيدة عن البنوك التقليدية، بل في مصرف الراجحي هي الأقل بين جميع البنوك السعودية، رغم ذلك لكنها الأكثر تحفظا، فقد جاء مصرف الراجحي الأكثر تحفظا بين البنوك السعودية حيث بلغت نسبة تغطية التمويلات المتعثرة فيه 314%، يليه بنك البلاد بنسبة 235%، وفي المرتبة الرابع جاء بنك الإنماء بنسبة 185%، وجاء بنك الجزيرة في المرتبة الثامنة بنسبة تغطية وصلت إلى 140%، وهذا الإجراء يكلف المصارف الإسلامية كلفة عالية كمخصصات تغطية لكل تمويل متعثر، وبالتالي تتأثر ربحية المصرف الإسلامي.

4- **<u>الآثار السلبية للديون المتعثرة:</u> تترتب على تأخير سداد الديون آثارا سلبية على البنوك الإسلامية من أهمها: (قادري وآخرون، 2017، 230).**

- الحرمان من تلك المبالغ المدينة، ومن استثمارها والاستفادة من عوائدها خلال فترة التأخير، وبالتالي تتأثر ربحية المصرف الإسلامي فيكون في وضع لا يستطيع معه منافسة البنوك التقليدية، التي تحسب فوائد التأخير ولا يهمه ذلك.
- توجه المصارف الإسلامية إلى رفع هوامش الربح خوفا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق المصرف الإسلامي أعلى كلفة مقارنة بالفوائد التي تفرضها المصارف التقليدية، ويترتب على هذا المسلك أن العملاء الممتازين الذين لا يماطلون (ماعدا الملتزمين جدا) لا يأتون إلى المصارف الإسلامية، بسبب كلفتها التمويلية العالية مقارنة بالمصارف التقليدية.
- تَوجُه المصارف الإسلامية نحو المبالغة في طلب الرهونات والضمانات، والتشدد في إعطاء فرص التمويل للعملاء خوفا من التأخير في السداد، الأمر الذي يجعل تعامل المصرف الإسلامي محصورا في فئة من العملاء الذين تتوافر لديهم الضمانات الممتازة، وهذا الإجراء له آثارا سلبية على كل من المصرف، والتمويل الإسلامي، والتنمية الاقتصادية. فهو يقلص حجم نشاط المصرف وبالتالي حجم أرباحه ونموه، ويضعف حجم النمو والانتشار للتمويل الإسلامي، وعلى مستو الاقتصاد الوطني يجعل المال دولة بين أغنياء المجتمع أصحاب الملاءات المالية العالية وهم قلة في المجتمعات، وذلك على حساب المشروعات المتوسطة والصغيرة القاعدة الاقتصادية الأوسع في كل المجتمعات، وكل ذلك يتصادم مع الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية التي كانت أحد أسباب نشأتها.

5- استراتيجيات معالجة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية: تضع إدارة الائتمان في المصارف لنفسها استراتيجيات، وترسم سياسات عمل لكل مرحلة من مراحل التمويل الثلاث: (مرحلة ما قبل منح التمويل – مرحلة المتابعة وقياس التعثر – مرحلة معالجة التعثر)، وهي أشبه بمراحل الرقابة الثلاث (القبلية – المصاحبة – البعدية).

المرحلة الأولى: ما قبل منح التمويل:

من الناحية الفنية؛ تتبع المصارف الإسلامية في هذه المرحلة نفس نماذج ومعايير التحليل الائتماني التي تتبعها البنوك التقليدية لتقييم شخصية العميل ومقدرته ورأسماله وجودة ضماناته والبيئة الاستثمارية، ويعد نموذج التحليل الائتماني (5C ' s of Credit) أفضل النماذج الوقائية التي تتبعها المؤسسات التمويلية سواء كانت إسلامية أو تقليدية، لتفادي التعثر قبل منح الائتمان، ويتضمن هذا النموذج خمسة معايير للحكم على جدارة العميل طالب التمويل: (الزبيدي، 2005، 141)، (مختار2005، 76 – 80)، (عشيش، 2010، 60)، (Mirach. Hagos. 2010. p14- 15)، (Kwasi and others. 2017: 78- 79)

- **شخصية العميل (Character)**؛ ويقصد بها التعرف على أمانته، ونزاهته، وحرصه على الوفاء بتعهداته والتزاماته في مواعيد استحقاقها، ويتم التعرف على ذلك من خلال الاستعلام عن تعاملاته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى.
- **المقدرة (Capacity)**؛ ويقصد بها مقدرة العميل على توليد الدخل اللازم للوفاء بالتزاماته، ويتم التعرف على هذه المقدرة من خلال النزول الميداني للتعرف على كفاءة الإدارة وخبراتها في مجال النشاط.
- **رأس المال (Capital)**؛ ويشمل جميع حقوق الملكية التي تمتلكها المؤسسة مطروحا منها الديون السابقة، ويتم من خلاله معرفة حجم الملاءة المالية، أو الحماية التي يقدمها المتمول للتمويل المطلوب.
- **الضمان (Collateral)**؛ ويقصد به مقدار ما يمتلكه المتمول من موجودات منقول وغير منقولة، التي يقدمها رهنا للائتمان المصرفي، فيدرس البنك مدى جودتها وقدرتها على ضمان سداد التمويل الممنوح. ويعد الضمان الافضل للمصرف هو ذلك الضمان الذي تتوفر فيه الشروط الآتية: (الزبيدي، 2005، 148)

أ- أن تكون ملكية المقترض للضمان ملكية كاملة وليست محل نزاع.

ب- أن تكون درجة الرهن من الدرجة الاولى لصالح المصرف بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات لسداد قيمة الائتمان عند عجز المقترض عن السداد وبذلك تضمن ادارة الائتمان الاسبقية الاولى لتحصيل ديونها.

ج- أن يكون من النوع الذي يحتفظ بقيمته خلال مدة الضمان.

د- يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة.

تتكون هذه الضمانات في المصارف السعودية في الغالب من: ودائع لأجل وتحت الطلب وودائع نقدية أخرى وضمانات مالية وأسهم محلية ودولية وعقارات وموجودات ثابتة أخرى. (بنك البلاد، 2019، 59)، (الراجحي، 2019، 61)، (الإنماء، 2019، 55)، (الجزيرة، 2019، 102).

- **الظروف (Conditions)**؛ ويقصد بهذا المعيار دراسة وتقييم مناخ الاستثمار الذي تعمل فيه المنشأة المقترضة من جوانبه المختلفة (القانونية – السياسية – الاقتصادية).

يتم ترتيب درجة المخاطرة لكل عميل وفقا لمقاييس وأوزان مختلفة، من أشهر الأساليب لترتيب درجات مخاطر العملاء أسلوب الدرجات (Score) الذي يعتمد على ثلاثة من معايير (5C ' s of Credit)وهي الشخصية، والقدرة، ورأس المال، ومن خلال دمجها ببعضها نحصل على (9) درجات لنوع المخاطر الائتمانية نبينها في الجدول الآتي: (الزبيدي، 2005: 151، 152)

جدول (4) درجة المخاطرة لكل عميل وفقا لمعايير(الشخصية، القدرة، رأس المال)

م	المعايير	درجة المخاطرة
1	الشخصية + القدرة + رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
2	الشخصية + القدرة- رأس المال	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
3	الشخصية + رأس المال + قدرة غيركافية	مخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة
4	قدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة	مخاطر ائتمانية متوسطة
5	قدرة + رأس المال – الشخصية	مخاطر ائتمانية عالية
6	الشخصية + رأس المال- القدرة	مخاطر ائتمانية عالية
7	الشخصية – رأس المال- قدرة	مخاطر ائتمانية عالية جدا
8	رأس المال – الشخصية- القدرة	مخاطر ائتمانية عالية جدا
9	قدرة –الشخصية – رأس المال	العميل مخادع

المصدر: الزبيدي، حمزة2005، إدارة الائتمان والتحليل الائتماني، الطبعة الرابعة، الوراق للنشر والتوزيع، مصر151، 152).

وهناك معيار حديث اسمه (prism) يأخذ في الاعتبار (التصور perspective– الغاية من الائتمان Intention) إلى جانب معايير: (المقدرة – والشخصية ورأس المال في النموذج السابق). (الزبيدي 2005: 155- 156).

ولتوفير الجهود والتكاليف على المؤسسات الائتمانية تأسست شركات متخصصة في التقييم والتصنيف الائتماني لتوفير المعلومات الائتمانية لمساعدة مانحي التمويل على استقراء سلوكيات المقترضين الائتمانية،

ففي السعودية أنشئت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) في عام 2002م وبدأت العمل فعلياً في عام 2004م وتعمل تحت اشراف البنك المركزي السعودي، حيث عندما يتقدم العميل طالب التمويل إلى المؤسسات الائتمانية السعودية تطلب منه ابتداء إحضار شهادة سلامة السجل الائتماني من (سمة) والتي تتضمن: (معلومات شاملة عن حالة الائتمان- التسهيلات الائتمانية الممولة وغير الممولة- تقدّم معلومات عن الشيكات المرتجعة وقيمها وحالاتها، إن وجدت- تتضمن معلومات مفصلة عن أي تعثر مالي- تحتوي على معلومات دقيقة عن حالات السداد)، وتعدّ هذه الشهادة ورقة إلزامية لمختلف الجهات الحكومية والصناديق.(https://www.simah.com/ar/business/ Pages/commercial-certificate.aspx)

وعلى المستوى الدولي هناك وكالات تصنيف عالمية متخصصة مثل:(فيتش – S&P – موديز) تقدم تقييمات وتصنيفات للمؤسسات والشركات، فمعظم الشركات والمؤسسات الكبيرة يتمتعون بتصنيفات ائتمانية من هذه الوكالات.

شكل (3) الرموز المستخدمة من قبل وكالات التصنيف الائتماني (فيتش- S&P- موديز)

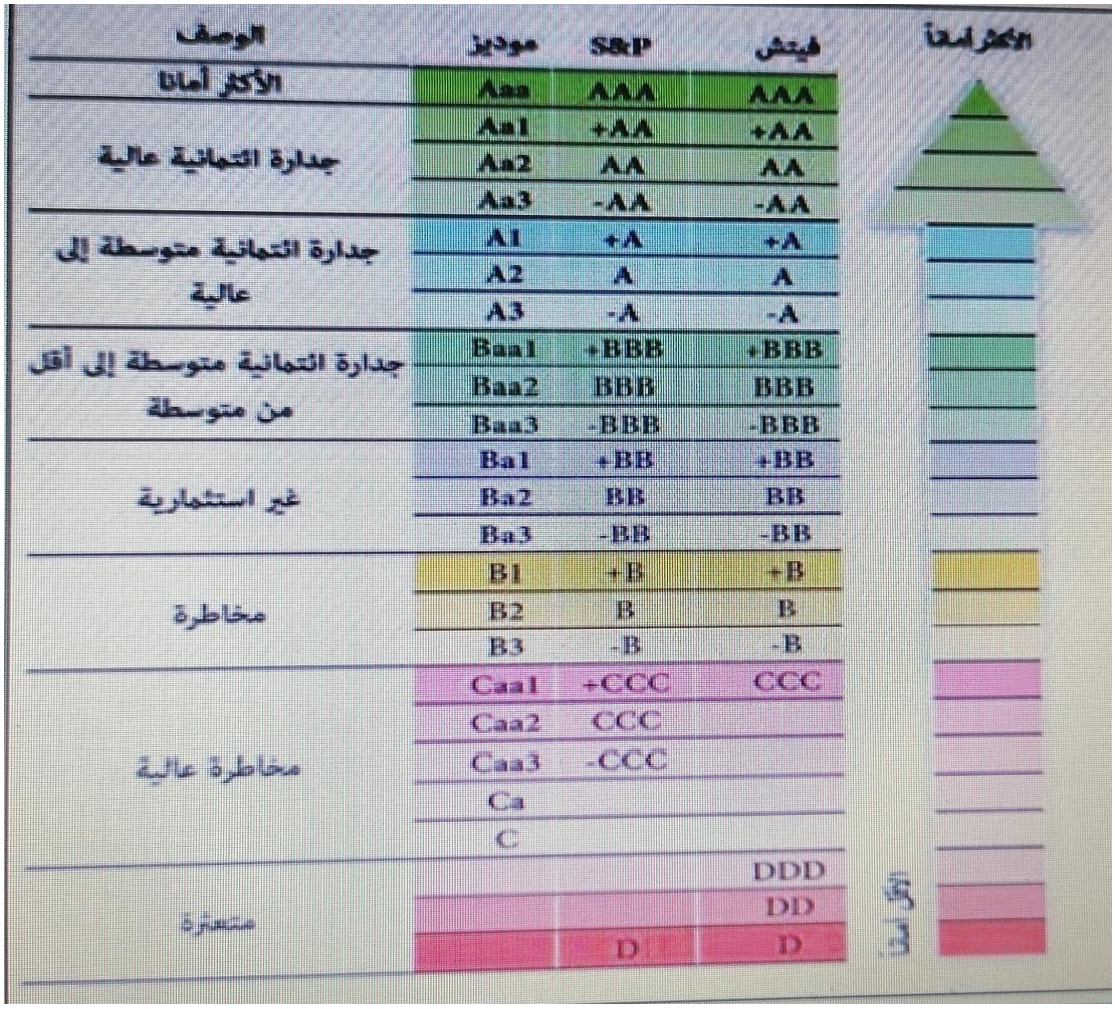

المصدر: (غربي، 2017، 220)

وعلى ضوء هذه التقييمات تتمكن إدارة الائتمان من اتخاذ القرار المناسب بمنح الائتمان أو رفضه، وعندما يقرر المصرف أو أي مؤسسة تمويلية منح الائتمان للعميل فإنها تضع ضوابط وتتخذ إجراءات لمراقبة استخدام العميل للتمويل الممنوح له، من أهمها: (الغلي ورشدي، 2016، 62).

1. إلزام العميل بالتعامل عبر حسابات المصرف وليس عبر العمليات النقدية، وذلك ليتمكن المصرف من مراقبة مدى التزام العميل بالنشاط الذي طلب التمويل من أجله، والتعرف على المستفيدين من حركة الشيكات، ومدى علاقتهم بالنشاط.
2. مراقبة حسابات العملاء وتدقيقها لرصد حركة الشيكات المعادة، وحركة المستحقات المالية، وحالات التأخير في السداد، واكتشاف الأخطاء فور وقوعها وتداركها.
3. إلزام العميل برفع تقارير مالية دورية ربعية إلى المصرف في حالة التمويل بالمشاركة ليتم متابعة حسابات الشركاء وتدقيقها للرقابة على العمليات المشتركة، والتعرف على مشكلاته، وتقديم الاستشارات والمعونات الفنية والإدارية اللازمة التي تتطلبها العمليات التمويلية.

المرحلة الثانية: مرحلة متابعة التمويل وقياس التعثر:

في هذه المرحلة تتبع المؤسسات التمويلية- إسلامية أو تقليدية – إجراءات فنية تلزمها بها مؤسسة النقد السعودي وفقا للمعيار الدولي (IFRS9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وفيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي يتم استخراج مؤشراتها من النماذج الإحصائية المطورة داخل المصارف، والبيانات التاريخية الأخرى، ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية: (مصرف الراجحي، التقرير السنوي 2019، 58)، (بنك البلاد، التقرير السنوي 2019، 58)، (بنك الجزيرة، 2019، 99).

- **احتمالية حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of default)**

يوزع المصرف موجوداته المالية على ثلاث مراحل وفقا لمنهجية المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، كما يلي: (مصرف الإنماء، القوائم المالية الموحدة 2019، 47)، (مصرف الراجحي 2019، 56)، (بنك البلاد، 2019، 57)، (بنك الجزيرة، 2019، 99).

- **المرحلة 1- الموجودات العاملة:** وهي الموجودات المالية الموجودة مسبقا، أو الجديدة بتاريخ اعداد القوائم المالية والتي لم تزداد مخاطرها الائتمانية منذ نشأتها. ويقوم المصرف بإثبات مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بها على أساس 12شهر لاحتمالات التعثر عند نقطة من الزمن.
- **المرحلة 2- الموجودات ضعيفة الأداء:** وهي الموجودات المالية التي تدهورت جودتها الائتمانية بشكل جوهري منذ نشأتها، ووفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، بالنسبة للعملاء من الأفراد فإن التعثر في السداد لفترة تتجاوز30يوم يصنف العميل في المرحلة الثانية.
- **المرحلة3- الموجودات ذات المستوى الائتماني المنخفض:** "الموجودات الغير عاملة" وهي الموجودات المالية التي تُوجد مؤشرات واضحة على انخفاض قيمتها. بالنسبة للموجودات منخفضة القيمة يقوم المصرف بإثبات مخصص الانخفاض في القيمة بقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل استنادا إلى احتمالات تعثر السداد لأكثر من 90يوما.

يتم تحويل الأصل من "المرحلة1" (الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12شهر) إلى "المرحلة2 " (الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل) عند حدوث تدهور كبير في جودته الائتمانية منذ الاعتراف الأولي. ويتم تطبيق

الخسـائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصـل- أيضاً- على المدينيين الذين تم تصنيفهم في المرحلة"3 (مصرف الإنماء، القوائم المالية الموحدة 2019، 48).

- **قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at default)**

تمثل قيمة التعرض للتعثر في السداد: التعرضات- الأدوات المنطوية على مخاطر ائتمان- المتوقعة في حالة التعثر في السداد، ويقوم المصرف باستخراج قيمة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء، فقيمة التعرض للتعثر في السداد لأصل مالي هي إجمالي قيمته الدفترية. (مصرف الراجحي، 2019، 58)، (بنك البلاد، 2019، 58).

وللسيطرة على قيم التعرض للتعثر؛ فان مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي حاليا) وضع قواعد للتعرضات الكبيرة للبنوك في السعودية حدد فيها نسب لحجم الأدوات المالية المنضوية على مخاطر ائتمان بحيث: " يجب إلا يزيد مجموع تعرضات البنك في جميع الأوقات عن 15% على طرف واحد غير بنكي، و5% بالنسبة للأفراد والمؤسسات الفردية، و25% بالنسبة للبنوك، و25% بالنسبة للشركات التجارية المملوكة بالأغلبية لحكومة المملكة، وذلك من قاعدة رأس المال المتاح للبنك. (قواعد التعرضات الكبيرة للبنوك، 2019، 8- 9).

- **الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (loss given default):**

تعرف خسائر الائتمان بأنها" الفرق بين قيمة مجموع التدفقات النقدية التعاقدية المسـتحقة للمصـرف وقيمة التدفقات النقدية المنخفضة التي يتوقع أن يتم استلامها بالفعل من المقترضين، لوجود ظروف معينة تؤثر على قدرة المقترض لسداد التزاماته الأصلية. وقد يصل حجم الخسائر الائتمانية إلى كامل التدفقات النقدية التعاقدية (خسارة ائتمانية بنسبة 100%) أو إلى جزء من تلك التدفقات النقدية التعاقدية". (مصرف الإنماء، 2019، 48).

خسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا: " يعبر عن الخسارة الائتمانية الكاملة على أصـل مرجح باحتمال حدوث الخسـارة عليه في فترة الاثنا عشر شهرا المقبلة". (مصرف الإنماء، 2019، 48).

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل: " هي القيمة المتوقعة للخسـائر التي قد تنشـأ في حال عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته خلال فترة وجود الأصل المالي، وتقاس تلك الخسائر بما يعادل النقص في التدفقات النقدية التعاقدية، مع مراعاة احتمالات تعثر العميل في السداد في أي وقت خلال فترة عمر الأصل المالي." (الإنماء، 2019، 48).

وتستخدم المصارف الإسلامية السعودية نظام موديز الآلي لتقييم وتحليل المخاطر(Moody.s Risk Analyst) لأغراض التقييم الداخلي للمخاطر، ويتم استخدام هذا النظام من قبل العديد من المصارف والبنوك الرائدة على مستوى العالم وفي المملكة العربية السعودية، بناءً على عوامل نوعية وكمية، يستطيع المصرف من خلال هذا النظام إعطاء درجة تصنيف للعملاء على 10 مستويات، تبدأ بدرجة1 باعتباره الأفضل إلى درجة 10 باعتبارها الأسوأ، سبعة منها تتعلق بالتمويل العامل (تصنيف1- 7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويل غير العامل (تصنيف 8 – 10). (مصرف الراجحي، 2019، 52)، (مصرف الإنماء، 2019، 46).

فيما يلي تحليل مختصر لجودة الائتمان في أكبر مصرفين إسلاميين في السعودية من حيث الحجم هما: مصرف الراجحي ومصرف الإنماء أنموذجاً للمصارف الإسلامية الأربعة، يتضمن التحليل توزيع القيمة الدفترية حسب مستوياتها أو درجاتها والمناظرة لخسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهرا، وعلى مدى عمر الأصل.

جدول (5) توزيع القيمة الدفترية لتمويلات عملاء مصرف الراجحي (أفراد – شركات) وخسائر الائتمان المتوقعة كما في 31ديسمبر 2019 (القيم- ألف ريال)

القيمة الدفترية لتمويلات العملاء (أفراد – شركات) حسب مستوياتها أو درجاتها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول			الإجمالي
	لفترة12شهرا	غير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة (غير عاملة)	
الدرجة 1- 4	13.547.133	-	-	13.547.133
الدرجة 5- 6	44.673.584	3.134.911	-	47.808.495
الدرجة 7 تحت الملاحظة	-	3.104.199	-	3.104.199
منخفض القيمة (غير عامل)	-	-	1.687.074	1.687.074
ج. الشركات عامل وغير عامل	58.220.717	6.239.110	1.687.074	66.146.901
إجمالي الأفراد (غير مصنفة)	187.409.069	2.516.712	629.719	190.555.500
إجمالي القيمة الدفترية	245.629.786	8.755.822	2.316.793	256.702.401
مخصص انخفاض القيمة	-	-	-	(7.019.596)
التمويل الصافي				249.682.805

المصدر: مصرف الراجحي، القوائم المالية الموحدة 2019، (59 – 60)

جدول (6) توزيع القيمة الدفترية لتمويلات عملاء مصرف الإنماء (أفراد – شركات) وخسائر الائتمان المتوقعة كما في 31ديسمبر 2019 (القيمة= ألف ريال)

القيمة الدفترية لتمويلات العملاء (أفراد – شركات) حسب مستوياتها أو درجاتها	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول			الإجمالي
	لفترة12شهرا	غير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة (غير عاملة)	
المستوى 1- 4	27.606.116	-	-	27.606.116
المستوى 5- 6	41.888.928	4.805.091	-	46.694.019
المستوى 7 تحت الملاحظة	-	1.477.090	-	1.477.090
بدون تصنيف ائتماني	19.454.511	311.686	-	19.766.197
منخفض القيمة (غير عامل)	-	-	1.842.734	1.842.734
إجمالي التمويل	88.949.555	6.593.867	1.842.734	97.386.156
مخصص انخفاض القيمة	(703.443)	(748.129)	(1.133.186)	(2.584.758)
التمويل الصافي	88.246.112	5.845.738	709.548	94.801.398

المصدر: مصرف الإنماء، القوائم المالية الموحدة 2019، 51

يلاحظ من بيانات الجدولين (5)، (6) أن نسبة خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الشركات على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) في مصرف الراجحي تساوي 1.687.074/ 66.146.901= 2.55% من إجمالي القيمة الدفترية للتمويل، بينما خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الأفراد على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تساوي 629.719/ 190.555.500= 0.33%، أي أن خسائر التمويل المتوقعة للشركات أكبر من خسائر التمويل المتوقعة للأفراد بقرابة ثمانية أضعاف (2.55%/ 0.33%= 7.7 أضعاف)، وفي مصرف الإنماء فان نسبة خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الشركات على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تساوي 1.842.734/ 97.386.156= 1.89%، بينما خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الأفراد على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تساوي (بدون تصنيف ائتماني) تساوي الصفر، هذه النتائج تشير إلى أن خسائر الائتمان تأتي من تمويل الشركات وليس من تمويل الأفراد، والسبب في

نظر الباحث يعود إلى أن التمويل الممنوح للأفراد مبالغة صغيرة، وتمنح بضمان الراتب غالبا، أو بضمان وديعة جارية لعملاء المصرف، بينما تمويل الشركات مبالغة كبيرة وتمنح بدرجة أساسية اعتمادا على التدفقات النقدية الاعتيادية المتوقعة من مبيعات الشركة المقترضة، وهذه التدفقات تتأثر بعوامل ومتغيرات اقتصادية عدة أهمها ارتفاع أسعار النفط، والانفاق الحكومي على مشاريع التنمية وغيرها.

المرحلة الثالثة- مرحلة معالجة الديون المتعثرة:

في هذه المرحلة تلتزم المصارف الإسلامية في معالجاتها للديون المتعثرة بصورة أساسية باجتهادات هيئاتها الشرعية، والتي تصدر بصورة ضوابط وقرارات ملزمة للإدارة التنفيذية، فقد ورد في مقدمة كتاب قرارات الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي في الفقرة أولا: " قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لكل أجهزة الشركة وادارتها" وفي الفقرة خامسا: " الاقدام على مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية بأي شكل، أو مخالفة إجراء شرعي قائم، أو تقديم منتج أو خدمة دون إجازة ذلك من الهيئة، كل من ذلك يعتبر مخالفة تستوجب الجزاء في حق مرتكبيها" (مصرف الراجحي، قرارات الهيئة الشرعية 2010، 7)، وبناء على ذلك سيعتبر الباحث كل إجراء لمعالجة الديون المتعثرة لا تقره الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية السعودية فهو إجراء غير مطبق في تلك المصارف، وكل إجراء ورد في تقاريرها المالية السنوية يعد إجراء مقر من هيئاتها الشرعية.

إضافة إلى التزامها بقرارات هيئاتها الشرعية؛ تلتزم- أيضاً- في معالجتها للديون المتعثر باللوائح والأنظمة التي تضعها مؤسسة النقد (البنك المركزي السعودي حاليا)، بشرط أن تقرها الهيئات الشرعية للمصارف. ومن أهم المعالجات التي تتبعها المصارف الإسلامية السعودية ما يلي:

أولا: إعادة جدولة الديون: يتم إعادة جدولة الديون التزاما بلوائح البنك المركزي السعودي، فقد أصدرت مؤسسة النقد (البنك المركزي حاليا) لائحة ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد في 2018، وفيها ما يلي: (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، 2018، 9، 10).

- **تلتزم البنوك والمصارف- بناء على طلب العميل** – بإعادة جدولة المديونية في حالة ثبات تغير ظروف العمل (اجباريا)، دون منح تمويل جديد، ودون أي رسوم إضافية، ودون أي تغيير في كلفة الأجل، وعلى البنوك والمصارف تنفيذ الجدولة خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تزويد العميل بالمستندات اللازمة، ويستثنى من ذلك عقود التمويل الممنوحة بضمان الأصل. (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد 2018، 9)، وقد أجازت الهيئات الشرعية هذا الإجراء للمصارف الإسلامية، فقد ورد في قرار هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الراجحي، وبعد الدراسة والنظر قررت الهيئة إجازة: "اتفاقية تسوية مديونية لعميل آخر على إلا يتضمن ذلك أي اتفاق أو مواطأة بزيادة الدين على المدين مقابل تلك التسوية، لأن ذلك ربا." (مصرف الراجحي، قرارات الهيئة الشرعية، 2010).

كما أجازت الهيئة الشرعية لبنك البلاد للبنك إجراء تسوية المديونية للعميل إذا لم تتضمن زيادة في الدين (الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية2013، ضابط رقم 288)، وأجازت تمويل العملاء الذين له عليهم مديونيات متعثرة، إذا لم يشترط عليهم سداد المديونيات المتعثرة من حصيلة التمويل الجديد، سواء أكانت لسداد مديونياتهم لجهة أخرى أو لتمويل نشاطاتهم التجارية، على ألا يؤول ذلك إلى سداد الدين المتعثر للبنك بأي وجه من الوجوه، ومما يضمن ذلك أن يرصد البنك حصيلة التمويل باعتماد أو شيك،مسطر لجهة أخرى. (الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية، 2013، ضابط رقم 297)، وورد في الضابط (298) "يجوز للبنك الاتفاق مع عملائه الذين له عليهم مديونيات غير حالة على السداد المبكر، ثم يبيع البنك للعميل سلعة حقيقية بالأجل، كالأسهم، ينشأ عنه دين جديد بأجل جديد، ثم يبيعها العميل بثمن حال لطرف ثالث، ويسدد منه الدين القديم، ويتصرف فيما بقي من الثمن."

ثانيا: مخصصات تغطية الديون المتعثرة: تلتزم المصارف الإسلامية السعودية بالمعيار الدولي (IFRS9) لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تقع بسبب إفلاس المدينين، أو عجزهم عن دفع ما عليهم من التزامات، وتكوين مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تسمى مخصص انخفاض قيمة الأصل المالي، وذلك باقتطاع جزء من الربح سنويا يدفع في حسابات خاصة، ثم يستخدم في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف أثر الإفلاس على مستوى أرباح المؤسسات المالية الإسلامية. (مرابط 2021، 647).

الجدول الآتي يبين معدل التمويل المتعثر (الغير عامل) في المصارف الإسلامية السعودية/ إجمالي التمويل، ومعدلات تغطيتها من واقع بياناتها المالية للعام 2019م.

جدول (7) معدل تغطية التمويل المتعثر في المصارف الإسلامية السعودية للعام 2019م

المصرف/ البنك	مصرف الراجحي	بنك البلاد	مصرف الإنماء	بنك الجزيرة
التمويل المتعثر (الغير عامل)/ إجمالي التمويل	%0.9	%201.	%1.89	%1.35
معدل التغطية	%303	260%	%125	%150

المصدر: إعداد الباحث من واقع القوائم المالية الموحدة لـ: (مصرف الراجحي 2019، ص60)، (مصرف الإنماء 2019، 52، 54)، (بنك البلاد، 2019، 29)، (بنك الجزيرة، 2019، 102، 107).

شكل (4) معدل تغطية التمويل المتعثر في المصارف الإسلامية السعودية للعام 2019

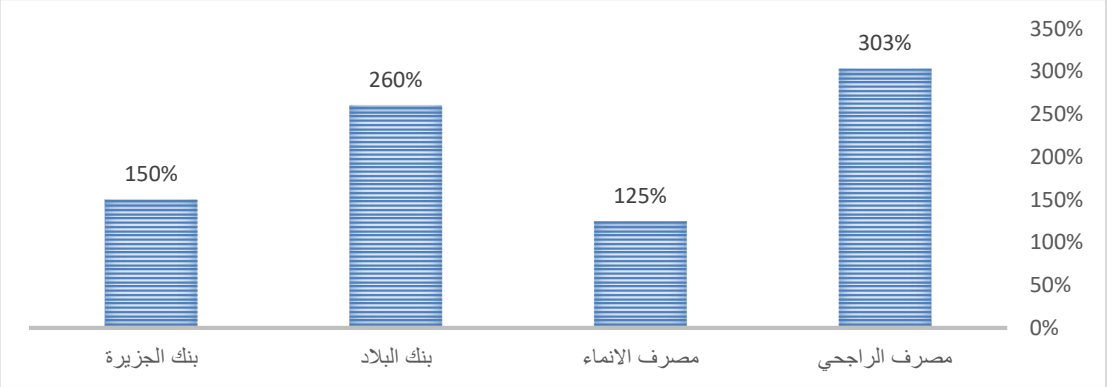

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الجدول (7)

يلاحظ من الجدول (7)، والشكل (4) أن التمويل المتعثر في مصرف الراجحي يعد الأقل بين المصارف الإسلامية السعودية إلا أنه الأكثر تحفظا بنسبة تغطية تصل إلى 303%، يليه بنك البلاد، ثم بنك الجزيرة وأخيرا مصرف الإنماء الذي بلغ التمويل المتعثر فيه إلى 1.89%، ومعدل تغطيته هي الأقل بين المصارف الإسلامية السعودية 125%، وهذه السياسة تعكس رغبة المصرف في تعظيم أرباحه ورأسماله، وتعظيم موجوداته وفعلا نقلته إلى المرتبة الثانية بين المصارف الإسلامية السعودية بعد مصرف الراجحي رغم أنه أحدثهم حيث تأسس في العام 2008م.

ثالثا: تسييل الرهون: إذا تعثر العميل المدين في سداد مديونيته فللبنك إنظاره دون زيادة، أو أن يقوم بتسييل رهنه ويستوفي البنك ما استحق من دينه من ثمن الرهن، سواء أكان ذلك بطلب من العميل، أم من البنك، وسواء أكان موسرا أم معسرا، وسواء أكان رهنه يغطي المديونية أم لا. (بنك البلاد، الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية 2013، ضابط رقم292).

رابعا: الحسم من الدين للتعجيل بالسداد: هذه العملية تكون عندما يتماطل العميل في التسديد، فيحق للمصرف أن يتفاوض معه على السداد مقابل التنازل عن جزء من الدين، وهذا الإجراء يتفق عليه المجمع الفقهي الدولي والهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تحت قاعدة (ضع وتعجل). فقد أجازها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم:

64 (7/2) بشأن البيع بالتقسيط، حيث ورد الفقرة الرابعة من القرار: الحطيطة من الدين المؤجل، لأجل تعجيله، سواء أكانت بطلب الدائن أو المدين (ضع وتعجل) جائزة شرعًا، لا تدخل في الربا المحرم إذا لم تكن بناء على اتفاق مسبق، (مجمع الفقه الإسلامي الدولي1992، قرار رقم64 (7/2)، ووردت- أيضاً- في قرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: (يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد). (المعيار الشرعي رقم8، الفقرة 5/ 9)، كما ورد- أيضاً- في قرارات الهيئة الشرعية لبنك البلاد: (يجوز للبنك أن يتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته، ولا يجوز اشتراط التنازل في العقد، بل يكون بحسب ما يتفقان عليه عند التعجيل)، الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية2013، ضابط رقم 123)، وورد في قرار هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الراجحي ما يلي: للشركة أن تضع جزءا من الدين المثبت في التزام السداد، في حال رغبة المؤسسة تعجيل سداده أو سداد جزء منه قبل تاريخ استحقاقه بالضوابط الآتية: الأول: إلا يوجد اتفاق مسبق بين الشركة والمؤسسة على ذلك، لأن الاتفاق المسبق يخرجها من مسألة (ضع وتعجل) ويجعلها ذريعة للتعامل الربوي، فان كان ذلك بعد العقد وبرغبة من أحد الطرفين وقبول الآخر فلابأس بذلك. الثاني: أن يكون الوضع من الدين بما يتفقان عليه في حينه. (مصرف الراجحي، قرارات الهيئة الشرعية، ط1 2010، قرار رقم: 583).

يتبين مما سبق؛ أن الهيئات الشرعية تجيز إجراء: ضع وتعجل بشرط عدم وجود شرط في العقد ينص على ذلك.

خامسا: التقاضي: ورد في تعليمات مؤسسة النقد (البنك المركزي حاليا) بخصوص إجراءات التعامل مع العملاء المتعثرين عن السداد أنه: (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، 2018، 9- 10)

1. يحق لجهة التمويل البدء بالإجراءات النظامية على العميل المتعثر عن السداد مع الجهات القضائية المختصة مع ضرورة اخطار العميل بذلك عند تخلف العميل عن السداد لأكثر من ثلاثة أشهر متتالية، أو خمسة أشهر متفرقة طوال فترة التمويل. (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، 2018، 9)
2. يجب على جهة التمويل عند صدور حكم أو قرار قضائي ضد العميل المتعثر عن السداد الالتزام بالقرار الصادر عن الجهات القضائية مالم يتفق الطرفان (جهة التمويل والعميل) على خلاف ذلك (على سبيل المثال: تسوية المديونية بين الطرفين، إعادة جدولة المديونية). (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، 2018، 10)
3. يجب على جهة التمويل مراعاة ظروف العملاء الصادر بحقهم قرارات تنفيذ قضائية لصالحها وذلك عند تقديمهم للضمانات اللازمة، بحيث تلتزم بخيار إعادة جدولة المديونية، مع إمكانية تغيير كلفة الأجل ودون أي رسوم إضافية. (ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، 2018، 10)

سادسا: التأمين على الديون: ويعني قيام المصرف الإسلامي بالتأمين التعاوني على ديون العملاء من أجل تفادي خطر تعثرهم في السداد، وهو ما أخذت به هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فقد ورد في موضوع "الضمانات" ما نصه: (يجوز التأمين الإسلام الإسلامي على الديون، ولا يجوز التأمين غير الإسلامي عليها). (المعيار الشرعي رقم5، اصدار2017، 135).

وورد في قرار مجلس الفقه الإسلامي الدولي بشأن التأمين وإعادة التأمين ما يلي: " (قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2019، 55).

أ- أن عقد التأمين التجاري ذي القسط الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مفسد للعقد. ولذا فهو حرام شرعا.

ب- أن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لا عادة التأمين القائم على أساس التأمين التعاوني".

سابعا: معالجات اقترحها مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي "بشأن احكام الإعسار والافلاس في الشريعة الإسلامية" ما يلي: (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 2018، قرار رقم (18/ 2/ 23).

1. تحويل الديون إلى أسهم (رسملة) عن طريق زيادة رأسمال الشركة المدينة من خلال إصدار أسهم عادية يساهم فيها الدائن بدينه المستحق على الشركة، فيصبح مالكا لحصة في الشركة وموجوداتها بمقدار ما كان له من دين.
2. بذل أصل مالي معين، أو منفعة عين معينة لسداد الدين المستحق.

ثامنا: معالجات اجتهدت فيها بعض المصارف الإسلامية، و أقرتها بعض الهيئات الشرعية: لم تعمل بها المصارف الإسلامية السعودية منها:

- **فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير**: هذه الإجراء يكون متفق عليها في العقد بين المدين والدائن، أي في حال تأخره في السداد عن التاريخ المحدد لكل قسط سيدفع غرامة مالية، وتوجه هذه الغرامة للجمعيات الخيرية، وقد أجاز هذا الإجراء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بما يلي: (يجوز أن ينص في عقد المرابحة على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين على أساس الالتزام بالتصدق به في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة). (المعيار الشرعي رقم8، الفقرة 5/ 6)، وورد في معيار المدين المماطل ما يلي: " يجوز أن ينص في عقود المداينة؛ مثل المرابحة، على التزام المدين عند المماطلة بالتصدق بمبلغ أو نسبة من الدين بشرط أن يصرف ذلك في وجوه البر عن طريق المؤسسة بالتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة". (المعيار الشرعي رقم3 فقرة: 8/1/2).

رغم تجويز هذا الإجراء من مؤسسات شرعية دولية، لم تعمل به المصارف الإسلامية السعودية لأن هيئات الرقابة الشرعية لتلك المصارف لم تقره، فقد ورد في قرار الهيئة الشرعية لبنك البلاد: "لا يجوز للبنك أن يشترط على المدين دفع غرامة أو تعويض حال تأخره عن السداد، سواء أحددت الغرامة عند التعاقد أم اتفق على تقديرها عند وقوع التأخر، وسواء أكان المدين معسرا أم موسرا، وللبنك اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على مستحقات مستحقاته." (الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية 2013، ضابط رقم 285)، وفي الضابط (286) " لا يجوز اشتراط التعويض على المدين إذا تأخر في سداد الدين سواء أكان ذلك تعويضا عن الفرصة البديلة أم تغيرا في أسعار صرف العملات أم التضخم أم غير ذلك".

- **القروض المتبادلة وسيلة للتعويض**: وهنا يلتزم المدين المماطل بتقديم قرض حسن للدائن يساوي مقدار الدين الأصلي، ويكون مؤجلا لمدة تساوي مدة المماطلة ويستطيع الدائن الأصلي الذي يتلقى القرض أن يستخدمه فيما يريد من وجوه الانتفاع المشروعة، ثم يرده إلى صاحب الدين المماطل، هذا الإجراء لم نجد له أي أثر في أعمال المصارف الإسلامية السعودية.
- **إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الديون المتعثرة**: هذا الصندوق تساهم فيه البنوك الإسلامية بأقساط مالية، تكون مهمته التأمين ضد المماطلة وإفلاس المدينين، فيقوم البنك الذي هو عضو في الصندوق إن يسترد ينه من ذلك الصندوق، ويحيل الصندوق على المدين المماطل فيلاحقه، وسيفرض عليه غرامات تعويضية مرتبطة بطول مدة المطل، وتضاف هذه الغرامة إلى صندوق التأمين فيقوى هذا الصندوق وبالمقابل يسترد البنك مبلغه بلا زيادة، هذا الإجراء أنشئت له شركات تأمين تعاوني أو تبادلي ومنها شركة الراجحي للتأمين التعاوني.

تاسعا: معالجات لم تجزها المجامع الفقهية وهيئات الرقابة الشرعية، وبالتالي المصارف الإسلامية السعودية، وان كان البعض منها مازالت محل النظر والدراسة: (قادري، نهلة، بن ساسي عبد الحفيظ (2017)، 235).

- إلزام المدين المتعثر بالتعويض عن الضرر: صورة هذا الإجراء أن يشترط البنك الإسلامي على المدين المتعثر التعويض عن الأضرار التي تحصل للبنك بسبب تأخره عن السداد، ومن ذلك فوات الربح المتوقع، أو المحقق على الدائن بسبب المماطلة، أو تحمل الدائن غرامات تأخير بسبب تأخره المدين عن أداء التزاماته، أو بسبب المرافعات والشكاوى ضده لاستيفاء حقه. (الشنقيطي، 2020، 258)، وهذا الإجراء لا تطبقه المصارف الإسلامية السعودية، لأن قرارات المجمع الفقهي الإسلامي الدولي التابع لرابطة العالم الإسلامي والذي يتواجد في عضويته عدد من أعضاء الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية السعودية لا تجيزه، فقد ورد بخصوص مشكلة المتأخرات " لا يجوز الشرط الجزائي – مثلا – في البيع بالتقسيط بسبب تأخر المدين عن سداد الأقساط المتبقية سواء كان بسبب الإعسار، أو بسبب المماطلة. (مجمع الفقه الإسلامي الدولي 2003، قرار رقم 133 (14/7).

كما ورد في معيار المدين المماطل، من المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فقرة (2/1/2) ما نصه: "لا يجوز اشتراط التعويض المالي نقداً أو عيناً، وهو ما يسمى بالشرط الجزائي، على المدين إذا تأخر عن سداد الدين، سواء نص على مقدار التعويض أم لم ينص، وسواء كان التعويض عن الكسب الفائت (الفرصة الضائعة) أم عن تغير قيمة العملة"، ولكنه بالمقابل تجيز الهيئة الشرعية لبنك البلاد تحميل المدين بالمصاريف القضائية، فقد ورد في قرارها: " يجوز للبنك الدائن أن يكلف جهة خارجية لتحصيل حقوقه من المدين المتأخر في السداد، ويجوز للبنك إلزام المدين المتأخر بتحمل المصروفات الفعلية التي تكبدها البنك لتحصيل دينه، ولا يعد ذلك من الزيادة على الدين الممنوع الممنوعة شرعا" الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية2013، ضابط رقم 272).

إنشاء عقود جديدة مع المدين لسداد الدين الأول: لم تجز الهيئة الشرعية لمصرف الراجحي هذا الإجراء حيث نص القرار (638) بتاريخ 1425/7/10هـ: (لا يجوز للشركة عند انشائها مديونية جديدة على عملائها أن يكون بينها وبين العميل أي مواطأة أو أي شرط أو إجراء من شأنه إلزام العميل بتسديد ما عليه من دين لها سابق بثمن السلعة من المديونية الجديدة، ومن ذلك كشف حسابه الجاري بمبلغ المديونية السابقة سواء أكان دينه الأول حالا أم مؤجلا، وسواء أكان ذلك بطلب المدين أم كان بطلب من الشركة، وسواء أكان المدين معسرا أم موسرا؛ لأن ذلك من قلب الدين على المدين، وهو حيلة ظاهرة إلى الربا.)، ولكن أجاز لها: (أن تبيع سلعة بيعا مؤجلا على العميل المدين لها بدين آخر إذا كان من ذوي الملاءة واليسار؛ مالم تشترط الشركة شرطا أو تضع إجراء يلزم العميل بيع السلعة عاجلا ليسدد من ثمنها دينه الأول).

كما أجازت الهيئة الشرعية لبنك البلاد (تمويل العملاء الذين عليهم مديونيات لجهة أخرى سواء أحلت تلك المديونية أم لم تحل، وسواء أكان الدين الجديد أكثر من الأول أم أقل منه، وسواء اشترط البنك سداد المديونية الأولى بهذا التمويل أم لم يشترط، يشترط، وللبنك أن يتولى إجراءات السداد وتحويل الراتب نيابة عن العميل لضمان حقه). (الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية، 2013، ضابط رقم 296).

- **رفع معدل الزيادة في الثمن الأجل**: تلجأ بعض المصارف الإسلامية إلى رفع الثمن في البيوع التي تجريها نظرا لارتفاع المخاطر المتوقعة من مماطلة بعض العملاء، وحجتها أن حدوث المماطلة في السداد دون أن يكون للمصرف الإسلامي وسيلة شرعية للتعويض عن فوات الربح، سيترتب عليه زيادة في تكاليف الأعمال، مقارنة بالبنوك التقليدية.
- **الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد للسداد**: هذه العملية تكون عند احتمال إن هذا العميل سيتماطل في التسديد، وبناء على هذا الاحتمال تحسب الزيادة في البيع الآجل بإدخال غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه، ويعد البنك العميل في حال تسديده في الوقت المحدد، سيخصم مبلغ الزيادة، والمصارف

الإسلامية التي تعمل هذا الإجراء مختلف عليه، هذا الإجراء أجازته الهيئات الشرعية بشرط عدم وجود شرط في العقد ينص على ذلك. فقد ورد في قرار هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الراجحي رقم (583) بتاريخ 1424/6/9هـ في دورتها الحادي والسبعين ما يلي: للشركة أن تضع جزءا من الدين المثبت في التزام السداد، في حال رغبة المؤسسة تعجيل سداده أو سداد جزء منه قبل تاريخ استحقاقه بالضوابط الآتية: الأول: إلا يوجد اتفاق مسبق بين الشركة والمؤسسة على ذلك، لأن الاتفاق المسبق يخرجها من مسألة (ضع وتعجل) ويجعلها ذريعة للتعامل الربوي، فان كان ذلك بعد العقد وبرغبة من أحد الطرفين وقبول الآخر فلا بأس بذلك. الثاني: أن يكون الوضع من الدين بما يتفقان عليه في حينه.

خلاصة استراتيجيات معالجة التعثر في المصارف الإسلامية السعودية:

إن أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، تعتمد في مرحلتها الأولى على معايير التحليل الائتماني الحديث لتقييم شخصية العميل ومقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية مستمرة تكفي لسداد الائتمان، ورأسمال المشروع ونوع وجودة الضمانات إضافة إلى مناخ الاستثمار والغاية من التمويل، ثم تأتي مرحلة الرقابة المصاحبة التي تهتم بمتابعة وتقييم حركة الائتمان، ومنع وقوع الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها، وأخيراً علاج الحالات المتعثرة، وقد وضعت مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي حاليا) ضوابط وإجراءات التحصيل وقواعد إدارة القروض المتعثرة بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، بالإضافة إلى اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة من البداية. وإذا حدث التعثر فهناك إجراءات تتبعها المصارف الإسلامية السعودية، أهمها: انظار المعسرين، وأحيانا إعادة جدولة للمتعسر جدا بدون زيادة، ومنح حوافز للسداد المبكر تحت قاعدة (ضع وتعجل)، هذا بالنسبة للمعسر؛ اما المماطل فالمتابعة الحثيثة بالسداد، والمقاضاة في المحكمة لبيع الرهن، وإلزام العميل بالمصاريف القضائية.

6. أهم الاستنتاجات والتوصيات.

6.1- الاستنتاجات:

من خلال الدراسة والتحليل يمكن للباحث إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الآتي:

1. يعد سبب انقطاع عمل العميل أهم أسباب تعثر التمويلات الشخصية، يليها في المرتبة الثانية انخفاض دخل العميل، ثم تأتي أسباب أخرى لتعثر التمويلات الشخصية وهي تقاعد أو وفاة أو مرض العميل، وكذلك عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بالشكل الكافي من قبل القائمين في المصارف أو انخفاض كفاءتهم المهنية.
2. ترجع أسباب تعثر التمويلات لدى المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للبنوك، إضافة إلى ضعف قدرات المستثمر، علاوة على أسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية.
3. أن متوسط نسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في القطاع المصرفي السعودي تزداد بصورة مستمرة خلال المدة من 2014 – 2019م، وبلغت أعلى نسبة لها في عام 2018م، فبينما هي في عام 2014 (1.1%)، ارتفعت في عام 2018م إلى (2.26%)، وهذا القدر من التعثر يكلف البنوك كلفة عالية كمخصصات تغطية لكل قرض متعثر.
4. تستخدم المصارف الإسلامية السعودية نظام موديز الآلي لتقييم وتحليل المخاطر(Moody.s Risk Analyst) ، ويتم استخدام هذا النظام بناءً على عوامل نوعية وكمية، يستطيع المصرف من خلاله متابعة أداء العملاء وإعطاء درجة

تصنيف لكل عميل على 10 مستويات، تبدأ بدرجة 1 باعتباره الأفضل إلى درجة 10 باعتبارها الأسوأ، سبعة منها تتعلق بالتمويل العامل (تصنيف1- 7)، وثلاثة منها تتعلق بالتمويل غير العامل.

5. تطبق المصارف الإسلامية السعودية المعيار الدولي (IFRS9) في احتساب مخصصات تغطية الديون المتعثرة.
6. أن نسبة خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الشركات على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) في مصرف الراجحي تساوي 1.687.074/ 66.146.901= 2.55% من إجمالي القيمة الدفترية للتمويل، بينما خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الأفراد على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تساوي 629.719/ 190.555.500= 0.33%، أي أن خسائر التمويل المتوقعة للشركات أكبر من خسائر التمويل المتوقعة للأفراد بقرابة ثمانية أضعاف (2.55%/ 0.33%= 7.7 أضعاف)، وفي مصرف الإنماء فان نسبة خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الشركات على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة (غير عاملة) تساوي 1.842.734/ 97.386.156= 1.89%، بينما خسائر الائتمان المتوقعة في تمويل الأفراد على مدى عمر الأصول منخفضة القيمة تساوي الصفر، هذه النتائج تشير إلى أن خسائر الائتمان تأتي من تمويل الشركات وليس من تمويل الأفراد، والسبب في نظر الباحث يعود إلى أن التمويل الممنوح للأفراد مبالغه صغيرة، وتمنح بضمان الراتب غالبا، أو بضمان وديعة جارية لعملاء المصرف، بينما تمويل الشركات مبالغه كبيرة وتمنح بدرجة أساسية اعتمادا على التدفقات النقدية الاعتيادية المتوقعة من مبيعات الشركة المقترضة، وهذه التدفقات تتأثر بعوامل ومتغيرات اقتصادية؛ كارتفاع أسعار النفط، والانفاق الحكومي على مشاريع التنمية وغيرها.
7. رغم أن التمويلات المتعثرة في المصارف الإسلامية ليست بعيدة عن نظيرتها التقليدية، بل في مصرف الراجحي هي الأقل بين جميع البنوك السعودية، لكنها الأكثر تحفظا، فقد بلغت نسبة تغطية التمويلات المتعثرة في مصرف الراجحي الأولى على مستوى البنوك السعودية بنسبة 314%، يليه بنك البلاد بنسبة 235%، وفي بنك الإنماء بنسبة 185%، وجاء بنك الجزيرة في المرتبة الثامنة بنسبة تغطية وصلت إلى 140%.
8. تلتزم المصارف الإسلامية السعودية في معالجاتها للديون المتعثرة بصورة أساسية باجتهادات هيئاتها الشرعية، والتي تصدر بصورة ضوابط وقرارات ملزمة للإدارة التنفيذية.
9. حسب توجيهات البنك المركزي السعودي- تلتزم البنوك والمصارف- بناء على طلب العميل – بإعادة جدولة المديونية في حالة ثبات تغير ظروف العمل (إجباريا)، دون منح تمويل جديد، ودون أي رسوم إضافية، ودون أي تغيير في كلفة الأجل، وتجيز هيئاتها الشرعية هذا الإجراء دون زيادة في الدين.
10. يجيز البنك المركزي السعودي لجهة التمويل البدء بالإجراءات النظامية على العميل المتعثر عن السداد مع الجهات القضائية المختصة مع ضرورة إخطار العميل بذلك عند تخلفه عن السداد لأكثر من ثلاثة أشهر متتالية، أو خمسة أشهر متفرقة طوال فترة التمويل.
11. لا تجيز الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية السعودية إجراء الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد للسداد، وتجيز إجراء- ضع وتعجل – لمعالجة الديون المتعثرة بشرط أن يكون السداد قبل الأجل المحدد، وعدم وجود شرط مسبق في العقد ينص على ذلك.
12. لا تجيز الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية السعودية فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير، ولا تجيز الشرط الجزائي بسبب تأخر المدين عن سداد الأقساط المتبقية سواء كان بسبب الإعسار، أو بسبب المماطلة.
13. لا تجيز الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية السعودية إنشاء عقود جديدة مع المدين لسداد الدين الأول، وبالمقابل تجيز تمويل العملاء الذين عليهم مديونيات لجهة أخرى سواء أحلت تلك المديونية أم لم تحل.

14. هذه التحديات هي التي تدفع المصارف الإسلامية إلى رفع هوامش الربح خوفا من المماطلة حتى أصبح التمويل عن طريق المصرف الإسلامي أعلى كلفة مقارنة بالفوائد التي تفرضها المصارف التقليدية، ويترتب على هذا المسلك أن العملاء الممتازين الذين لا يماطلون (ماعدا الملتزمين جدا) لا يأتون إلى المصارف الإسلامية، بسبب كلفتها التمويلية العالية مقارنة بالمصارف التقليدية.

6. 2 - التوصيات والمقترحات.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث ويقترح الآتي:

1. إن أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة هي العمل على تفاديها قبل وقوعها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، تعتمد في مرحلتها الأولى على معايير التحليل الائتماني الحديث لتقييم شخصية العميل ومقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية مستمرة تكفي لسداد الائتمان، ورأسمال المشروع، ونوع وجودة الضمانات، إضافة إلى مناخ الاستثمار، والغاية من التمويل.
2. من الحلول الموضوعية والآمنة لمعالجة الديون المتعثرة هي تلك التي اقترحها مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بتحويل الديون إلى أسهم (رسملة) عن طريق زيادة رأسمال الشركة المدينة من خلال إصدار أسهم عادية يساهم فيها الدائن بدينه المستحق على الشركة، فيصبح مالكا لحصة في الشركة وموجوداتها بمقدار ما كان له من دين.
3. ترتبط مشكلة الديون المتعثرة بعلاقة طردية مع حجم التمويل بصيغ المداينات، ومن المعالجات المناسبة؛ التقليل منها لصالح صيغ المشاركات التي تعطي للمصرف حق المشاركة في الإدارة والاشراف وتحميه من مماطلة الطرف الآخر، أو تهربه، إضافة إلى أن صيغ المشاركة تصنع الولاء للمصارف مادامت الشراكات قائمة، سيما إذا أحسنت اختيار شركائها من ذوي السمعة الحسنة والخبرات الكافية في مجال النشاط، واستخدمت نظم تقييم حديثة لتقييم دراسات الجدوى المقدمة منهم، والزمتهم بالتعامل عبر حسابات المصرف وليس عبر العمليات النقدية، ومراقبة حساباتهم وتدقيقها بصورة دورية للرقابة على العمليات المشتركة.
4. نوصي الباحثين بإجراء دراسات حول جدوى إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الديون المتعثرة، ومشروعية إجراء الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد للسداد.

7. قائمة المصادر والمراجع.

أولا- المراجع بالعربية:

- إبراهيم، مختار (2005): التمويل المصرفي، مكتبة الانجلو المصرية.
- أحمد، زهير أحمد علي؛ وسعيد، أمين عبد الجليل سعيد (2021): دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، **مجلة بيت المشورة**، ع15
- بن سانية، عبد الرحمن؛ ورابح، شيلق (2017): الديون المتعثرة: تحليها، أسبابها، ووسائل الحد منها، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور، ع 30 (2).
- حسن، جمال قاسم (2019): القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية، **دراسات اقتصادية**، صندوق النقد العربي، ع56

- رزق، أنور محمد سيد أحمد (2021): حل مشكلة المماطلة في سداد الديون في المصارف الإسلامية، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، جامعة الأزهر، ع36
- الزبيدي، حمزة محمود (2005): **إدارة الائتمان والتحليل الائتماني**، ط4، الوراق للنشر والتوزيع.
- الشنقيطي، عبد الرؤوف (2020): **الإجراءات الوقاية والعلاجية لتعثر الديون**، دراسة فقهية لتطبيقات البنوك الإسلامية، كتبنا للنشر والتوزيع.
- عشيش، حسين سمير (2010): **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- الغالي، إبراهيم؛ سلطاني، محمد رشدي (2016): تشخيص التعثر المالي في عمل البوك الإسلامية وإجراءات المعالجة، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، جامعة بسكرة، ع1
- غربي، عبد الحليم عمار (2017): **مبادئ الأعمال المصرفية، القطاع المصرفي السعودي نموذجا**، الإصدار الأول، مطبوعات KIE Publications، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية.
- فخاري، فاروق؛ وزبيري، نورة (2019): آليات التحكم في مشكلة تعثر الائتمان البنكي على ضوء التجارب الدولية – دراسة تحليلية- **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، الجزائر، مج3، ع3
- قادري، نهلة؛ وبن ساسي، عبد الحفيظ (2017): إدارة الديون المتعثرة في البنوك الإسلامية، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، ع6
- مرابط، محمد (2021): فعالية نماذج التنقيط في التنبؤ بالتعثر المالي في المصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية- **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، مج8، ع1
- مصلح، معاذ حمدان علي (2017): **الديون المتعثرة في المؤسسات التمويلية الإسلامية وطرق معالجتها**، رسالة ماجستير في الفقه، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

اللوائح والقرارات والتقارير:

- البلاد المالية، (2014- 2018): تقارير قطاع المصارف للأعوام 2014 – 2018م.
- بنك البلاد، (2013): الضوابط المستخلصة من قرارات الهيئة الشرعية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع.
- بنك البلاد، (2019): القوائم المالية الموحدة 2019م
- بنك الجزيرة، (2019): القوائم المالية الموحدة 2019م
- الجزيرة كابيتال، (2019): تقارير قطاع البنوك، 2018، 2019م.
- مصرف الإنماء، (2019): القوائم المالية الموحدة 2019م
- مصرف الراجحي، (2019): القوائم المالية الموحدة 2019م
- مصرف الراجحي، (2010): قرارات الهيئة الشرعية، الجزء الأول، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض.
- مصرف الراجحي، (2010)، قرارات الهيئة الشرعية، الجزء الثاني، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض.
- منظمة التعاون الإسلامي (1985 – 2019): قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرارات من 1 – 289.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2018): وكالة الرقابة، ضوابط وإجراءات التحصيل للعملاء الأفراد، ابريل 2018م
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2019): وكالة الرقابة، قواعد التعرضات الكبيرة للبنوك 2019م

ثانيا- المراجع بالإنجليزية:

- Islamic Financial Services Industry (2020): **Stability Report**, p16
- Mirach, Hagos (2010): **Credit Management, A Case Study of Wegagen Bank Share Company in Tigray Region**. A Research project submitted to the Department of Accounting and Finance, College of Business and Economics, Mekelle University, for the partial Fulfillment of the Degree of Master of Science in Finance and Investment,2010, page14 – 15.
- Peprah, Williams Kwasi , Agyei, Albert and Evans , Oteng (2017): Ranking The 5C's Of Credit Analysis: Evidence From Ghana Banking Industry, **International Journal of Innovative Research and Advanced Studies** (IJIRAS) Volume 4 Issue 9, Page 78- 79.

المو اقع الإلكترونية:

- الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) https://www.simah.com/ar/business/Pages/commercial-certificate.aspx)